

التاريخ: 2018/05/20

الرقم الإشاري:

السادة المحترمون/

اللجنة التحضيرية للملتقى الوطني الليبي

تحية طيبة وبعد:

بناء على التنسيق المسبق مع ممثل الأمم المتحدة بليبيا بعد اللقاءات التي عقدت بدولة تونس الشقيقة، والتي تم فيها اختيار بلدية جالو لعقد جلسة حوار بتاريخ 30/مايو/2018 م. وبناءً على ما سبق قام عميد البلدية برئاسة فريق عمل من أجل إنجاز هذا الملتقى، وتم عقد الجلسة بقاعة المعهد العالي للمهن الشاملة تحت مظلة الأمم المتحدة وبرعاية المجلس البلدي بجالو بالتاريخ المحدد لهذا الملتقى.  
وعليه:-

نحيل إليكم ما خلص إليه الحاضرون في هذا الملتقى حسب الأسئلة التوجيهية وبعض الملاحظات.

كما تجدون مرفقا أدناه:

- تقريرا مفصّلا عن الجلسة.
- التكليف الخاص بفريق العمل المشرف على الملتقى.

و تفضّلوا بالاستلام،  
،، والسّلام عليكم،،

د/شعيب احميدة الأمين  
عميد بلدية جالو

السيد مدير مكتب شؤون العميد  
السيد مدير مكتب الشؤون الإدارية والمالية  
السيد مدير مكتب المتابعة وضمان الجودة  
الملف الدوري العام

الجهمي  
مرورة

MUNICIPAL COUNCIL OF JALU  
JALU-CITZ COUNCIL

وزارة الحكم المحلي  
بلدية جالو

التاريخ: 2018/05/20

الرقم الإشاري:

السادة المحترمون/

سعيد إمحمد محمد  
محمد الجهمي عبد الوهاب  
أمل صالح عبد السلام  
منير سعيد المبروك

أبو بكر عوض حويل  
شعيب محمد إبراهيم  
هنية يونس علي  
محمد السعداوي أحمد

تقديري و احترامي:

تكلفون بموجب هذا الكتاب بالعمل تحت إشراف عميد لى بلدية جالو د. شعيب أحميدة الأمين من أجل التنسيق والإعداد لإتمام الملتقى الوطني الليبي.

وففكم الله،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. شعيب أحميدة الأمين  
عميد بلدية جالو

- السيد المحترم/ مدير مكتب المتابعة و ضمان الجودة.
- السيد المحترم/ مدير مكتب الشؤون الإدارية والمالية.
- السيد المحترم/ مبعوث الأمم المتحدة.

الملف للحفظ.

الجهمي هنية

## الملتقى الوطني الليبيّ

جلسات الحوار بين مكونات المجتمع بلدية جالو التي عقدت يوم الاثنين الموافق لـ 30/مايو/2018 م بقاعة المعهد العالي للمهن الشاملة تحت مظلة الأمم المتحدة وبرعاية المجلس البلدي بجالو.

بحضور العديد من المكونات بالمنطقة والمتمثلة في أعضاء ومقرّر الأعيان، وتنسيقية وأعضاء عن مؤسسات المجتمع المدنيّ، وعن رجال الدين والأساتذة، ونخبة من الشباب والإعلاميين والقانونيين والإعلاميين ورجال القانون من السلك القضائيّ والمهتمين بالشأن العامّ.

افتتح الجلسة سيادة الدكتور/ شعيب أحميدة الأمين عميد بلدية جالو الذي رحّب بالحضور وشكرهم على الاهتمام بالصالح العامّ وتلبية الدعوة. وبيّن أنّ الترتيب لهذه الجلسات جاءت بالتنسيق مع ممثل الأمم المتحدة بليبيا بعد اللقاءات التي عقدت بدولة تونس الشقيقة، حيث اختيرت بلدية جالو لعقد جلسة حوار، وتحديدًا بهذا التاريخ، إلا أنّ البعثة لم تتمكن من الحضور لأسباب عديدة منها الجانب الأمنيّ. وهنا أوضح بأنّ هذه الجلسة تأتي في إطار الدور المناط بالبعثة الأمميّة لأخذ آراء أكبر شريحة من الشارع على المستوى الوطني ومنطقة جالو، على غرار بقية المناطق بالساحل الشرقيّ والجبل. ويأتي ذلك بعد تعثّر اتفاق الصّخيرات بدولة المغرب الذي يعتبر في حكم الفشل. كما بيّن أنّ الجلسة هي فرصة لبناء الاستنتاجات وأخذ الآراء بما يمكن العمل به كخطّين متوازيين بين ما يجب عمله والوضع القائم حالياً. وطلب من الحضور طرح آرائهم بكلّ حرّيّة وتجرّد وبكامل الشفافيّة، وأنّ بإمكانهم إضافة أيّ نقاط تهّم المنطقة بشكل خاصّ والمستوى الوطنيّ بشكل عامّ، ما لم يتمّ التطرّق إليها ضمن النقاط المطروحة لضمان إدراجها. إثر ذلك تمّ طرح الأسئلة بحسب الفقرات المعدة والتي ورّعت مسبقاً على كافة المشاركين على النحو التالي:

### ❖ ملخّص الأسئلة التوجيهيّة والاستبيان:

#### الجلسة الأولى:

في سياق الأزمة الزاهنة ما هي الأولويّات الأكثر إلحاحاً على المستويين الوطنيّ والمحليّ؟

ما الذي يجب أن يشكّل أولويّات العمل الحكوميّ على المدى القصير والمتوسّط من سنة إلى ثلاث سنوات؟

ولخّصت الآراء والإجابات في نقاط متعددة من قبل الحضور والاستبيانات المقدمة فيما يلي:

- العمل على إصدار الدّستور بأيّ شكل يتوافق عليه الليبيون كما يمكن تفعيل الدّستور السابق (51) ولو بتعديلات بحسب الضّرورة.
- بناء جيش قوي موحد.
- تعزيز الأمن، وتوفير الحماية، وإعطاء المزايا لرجال الأمن بما يمكّنهم من أداء واجباتهم بكلّ أريحيّة.
- إيلاء التّعليم المرتبة الأولى بالتّوازي مع كلّ المتطلّبات لضمان جيل واع ومتعلّم على قاعدة سليمة.
- النّظر في وسائل الإعلام الحاليّة وتوظيفها الأمثل لخلق روح الونام والدّور الإيجابيّ بعيداً عن النّعرات التي تزيد الاختلاف بين أبناء الوطن الواحد.
- العدالة الاجتماعيّة خاصّة بين المدن الداخليّة وموطن اتّخاذ القرار، وتكافؤ الفرص بين المواطنين في جميع ربوع البلاد.
- توفير احتياجات المواطن الماديّة والخدميّة وأهمّها الصّحة والتّعليم والخدمات المصرفيّة والسّلع الأساسيّة.

- فرض قوة الجيش بتعزيز مؤسسته محليا ودوليا.
- ضبط الحدود ومكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية.
- التصدي للإرهاب بكافة أشكاله.
- توطيد العلاقات مع الدول المجاورة والشقيقة، والاستثمار المشترك معها بالقدرات العلمية بما يساعد على نهوض البلاد واجتياز الأزمة.
- فتح الأبواب والتعاون مع شركات البناء لإعمار البلاد.
- توحيد المؤسسات السياسية للدولة [بما في ذلك] المؤسسة العسكرية [و] مؤسسة النفط [و] البنك المركزي [و] وزارة الخارجية.
- [تحقيق] المصالحة الوطنية الشاملة بشكل عادل يضمن جبر الضرر.
- دعم الإنتاج المحلي خاصة [الإنتاج] الزراعي، وفتح قنوات [ال]تصدير كمركز [ال]صادرات الزراعية.
- العمل على [تشكيل] حكومة موحدة بكامل تراب الوطن.
- محاسبة المتورطين في قضايا فساد المال العام وتشديد العقوبات عليهم.

#### • الملاحظات:

كانت الفقرة الثانية من السؤال في هذه الجلسة الحوارية كالتالي: ما الذي يشكل الأولويات الحكومية على المدى القصير والمتوسط من سنة إلى [ثلاث] سنوات.

وهنا السؤال المطروح [هو] لماذا تحديد هذه الفترة الزمنية بما يوحي باستمرار العمل بالحكومات المؤقتة لفترات أخرى وعدم العمل على استقرار الدولة بالشكل الدائم وهذا الأمر الذي سيزيد من التعثر في بناء الدولة على أسس سليمة.

#### ❖ ملخص الأسئلة التوجيهية والاستبيان:-

#### الجلسة الثانية - الأمن و الدفاع:

السؤال الأول/ ما هي المبادئ والمهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة المؤسسة العسكرية الليبية الموحدة؟

#### أ- المبدأ الأساس [هو] وحدة المؤسسة العسكرية:

- الخضوع للسلطة المدنية.
- الحيادية والحدثة والبعد عن التجاذبات السياسية.
- المهنية والانضباط.
- التراتبية العسكرية.

#### ب- المهام الأساسية هي المحافظة على تطبيق الدستور و ضمان أمن المواطن:

- الأمن القومي [و] تعزيز الوحدات المقاتلة بحريًا وجويًا وبريا.
- حماية المنافذ.
- [وضع] تخطيط إستراتيجي على المدى القصير والطويل لمكافحة الهجرة.

- محاربة الإرهاب.
- تحرير المدن من المسلحين.
- إعادة المهجرين لمدنهم وبالأخص تاورغاء.

السؤال الثاني/ ما هي المبادئ والمهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة الشرطة الليبية وبقية المؤسسات الأمنية؟

### 1- الشرطة مؤسسة مدنية تنضوي تحت السلطة المدنية [و] تخضع لها.

- تلتزم بالنظم واللوائح الدستورية.
- التحلي بالمهنة والانضباط.
- البعد نهائياً عن النعرات الجهوية والقبلية.
- العمل على أمن المواطن قبل الوطن.
- استخدام التقنية الحديثة و بالأخص في الاتصالات ومراقبة الحركة المرورية والتعقب.
- تشديد العقوبات على من يعتدي على رجل الأمن وحاملي السلاح بشكل غير قانوني.
- حماية الحدود الإدارية بين المناطق والأحياء.
- حماية المراكز من الاعتداءات.
- انتهاج منهج الشرطة الإسلامية في إحقاق الحق.
- دعم الشعب وتطهير المجتمع من الأنفس ذات الفكر السيئ.
- اختيار الأشخاص بتمعن وإعطائهم المزايا والحوافز التشجيعية.
- الحد من سيادة العرف وتعالیه على القانون بما يضمن عدم ضياع الحق العام.
- رفع كفاءات رجال المؤسسات الأمنية لرفع درجة الأمن بشكل متقدم.
- توعية المواطنين بدور كل من الجيش والشرطة وأن صلة المواطن مباشرة بالشرطة ولا علاقة له بالجيش بشكل مباشر .
- في الغالب يحدث تحبط لدى المواطن لعدم معرفة الجهة التي يلجأ إليها للتظلم على حق ما وغالبا ما يتم اللجوء إلى شيوخ القبائل.

السؤال الثالث/ ما هي الشروط والآلية [المثلى] لإدماج الأفراد [المنضوين] في المجموعات المسلحة القائمة داخل المؤسسات العسكرية والأمنية الوطنية الموحدة؟

- احتواء كل مجموعة [والتعامل معها] بحسب توجهها، [و] توفير الحياة الكريمة، واحتواء من [يمكن] احتوائه فكرياً، والتعامل مع أصحاب الفكر الهدام بحزم [وقوة].
- إقامة برامج ودورات تأهيلية، وتعميق التعاليم والأسس السامية للجيش والمهام المناطة [به].
- الاستفادة من هذه الفئة في إعمار وبناء البلاد.
- عدم إدماج أي شخص ما لم يتحصل على إشارة عسكرية. وبدون ذلك لا يمكن أن يمثل الجيش بأي شكل.
- [توفير] المعالجة النفسية و[تسليط] العقاب ضد من يخالف القوانين العسكرية.
- الإدماج يكون بشكل فردي بعيداً عن أي تجمع مليشي أو سياسي، وعدم السماح بالتدخل السياسي على الإطلاق.

- توفير الأمن بين المناطق لكي يعيش المواطن [بأمان] ويضمن حرية الحركة بعيدا عن التمسك بالسلاح.
- اختيار الأشخاص بتمعن [وتقديم] المزايا [التشجيعية].
- فتح الحوارات وقنوات التواصل مع المليشيات ومعرفة ما يدور [في] خلجاتهم.

### الجلسة الثالثة - توزيع السلطات:

السؤال الأول/ ما هي المعايير والمواصفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في التعيينات الحكومية والوظائف العليا؟

- معايير الحكم الرشيد المتعارف عليها وأولها النزاهة.
- الكفاءة والخبرة.
- الابتعاد عن القبليّة [والجهويّة] في الاختيار.
- الابتعاد عن الأشخاص أصحاب الأجندة والانتماءات الخارجية.
- عدم إقصاء أي طرف ما لم يوجد سبب وجيه كالنقاط المذكورة مسبقا.
- مراعاة المساواة بالتعيينات في المعيار الجغرافي بما يضمن المساواة والعدالة في الفرص على مستوى تراب الوطن.
- متابعة من يعينون بالمناصب العليا لضمان تقديم الخدمات على مستوى الوطن بشكل عادل.

السؤال الثاني/ ما هي مهام المؤسسات المحليّة والبلديات وما هو نطاق صلاحياتها؟

- [كانت الشعيبات في] مرحلة ما بعد عام (2000) أفضل آليّة للحكم المحليّ في ليبيا لاختصاصها واتساع صلاحياتها في الشأن الداخليّ.
- يجب إعطاء البلديات الصلاحيات [اللازمة] مع توفير الإمكانيات بما يضمن تمكّنها من أداء مهامها كما كانت عليه في الفترة سالفة الذكر وكما حدّدت في قانون رقم (59) بالمحافظات.

السؤال الثالث/ ما هي مهام الحكومة المركزيّة وما [هو] نطاق صلاحياتها؟

- توزيع المهام على البلديات بشكل مباشر دون تفويض للسلطة.
- التعاون المستمرّ لحلّ المشاكل مع السلطات المحليّة وضمان التواصل المستمرّ مع كافة مسؤولي الدولة.
- التوزيع العادل للحصص في الموارد مع [مراعاة] التعداد السكانيّ وجغرافيّة المنطقة في التوزيع.

السؤال الرابع/ ما هي المؤسسات الأجدر والأكثر أهلية للإشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة وفعالة؟

- هذا [الأمر] يحتاج إلى استضافة بالنقاش [وتنظيمه] بنصّ دستوريّ.

السؤال الخامس/ ما هي الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحياديّة المؤسسات الوطنيّة الليبية السياديّة على غرار البنك المركزيّ والمؤسسة الوطنيّة للنفط؟

- يحتاج الأمر إلى الشفافية بين المؤسسات المركزيّة وخاصة مؤسسة النفط [و] البنك المركزي [و] الحكومة المركزيّة والشعب و المتمثل في من يختارهم للنيابة عنه في البرلمان.

السؤال السادس/ ما هي المعايير والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية وصرف الموازنات؟

- [تضمن المعايير في نص دستوري حول التوزيع ومراعاتها في التنفيذ].

1- التعداد السكاني. 2- المعيار الجغرافي.

- يراعى في التوزيع جبر الضرر وخاصة المترتب [عن] استخراج الموارد بمناطق الإنتاج.
- يكون جبر الضرر بشكل خدمات كالتأمين الاجتماعي والتأمين الصحي وغيرها [دون أن يكون مادياً بالضرورة].
- إعطاء المجلس الأعلى للتخطيط والميزانية دور [ ] في توزيع الميزانيات بعيداً عن الجهوية والمناطقية وبشكل فني.

السؤال السابع/ ما هي الآليات والعوامل التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية اللببية من الغاز والنفط والأصول والاستثمارات السيادية من النصب [وسوء] التصرف والاستغلال القوي أو السياسي؟

- إنهاء حالة الانقسام السياسي وتشكيل حكومة موحدة لبط السيطرة على كافة الثراب اللببي.
- توحيد المؤسسات السيادية [مثل] البنك المركزي [و] مؤسسة النفط [و] وزارة المالية [و] وزارة الخارجية [و] هيئة الاستثمار [و] وضمان إدارة هذه المؤسسات بشكل حيادي.

السؤال الثامن/ كيف يمكن تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصالحة الوطنية؟

1. فتح المجال للاستثمار والمشاركة مع الخارج والقطاع العام الداخلي لضمان التقيد بالقوانين واللوائح والمعايير المالية الداخلية والدولية.
2. إصدار التشريعات اللازمة لحماية القطاع الخاص.
1. توفير قروض ميسرة لتوجيه المواطن وتشجيعه على الأنشطة الاقتصادية.
2. معالجة التراكم بالوظائف العامة بطريقة تضمن الحد الأدنى من الداخل للباحثين عن العمل.
3. توفير البدائل عن الوظيفة العامة بدعم إنشاء المشروعات الصغرى والمتوسطة.
4. عدم حاجة الدولة خلال العقود الماضية للفوائد الضريبية كان أحد أسباب إهمالها للقطاع الخاص بل [و] محاربتة في بعض الأحيان.
5. فتح قنوات التصدير للإنتاج المحلي يشجع على الزراعة. ومنطقة جالو مثال لما تنتجه من محاصيل يتم إتلافها أو بيعها كالأعلاف بسبب عدم إمكانية تصديرها، و[كذلك] توفير الإمكانيات للمزارعين لحفظ التكاليف.
6. إعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

الجلسة الرابعة / العملية الدستورية و المسار الانتخابي:

السؤال الأول/ ما هي الشروط الأساسية لتحقيق المصالحة الوطنية؟

1. جبر الضّرر.
2. العدالة الاجتماعيّة [و] القضاء العادل.

السؤال الثاني/ كيف يمكن ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية والإثنية وضحايا التهميش الاقتصادي والإداري وحماية حقوقهم؟

1. تضمين حقوق المكونات المجتمعية بالدستور المقترح مع مراعاة الهوية العربية للشعب الليبيّ.
2. مراعاة جغرافية الأقاليم في التوزيع للثروات والموارد و المحاصصة في التكاليف بمراكز إصدار القرار.

السؤال الثالث/ ما هو الشكل الأمثل للمضيّ قدما في العملية الدستورية؟

1. معالجة الخلاف للوصول إلى مسودة يمكن التوافق عليها.
2. يمكن العودة إلى دستور (51) للمضيّ قدما والعمل به ولو بتعديل اللازم في حدود الضرورة الملحة فقط.
3. ليس بالضرورة أن يكون الدستور توافقياً بنسبة المائة بالمائة، ويمكن [الاكتفاء] بنسبة [الثلاثين بالمائة] مثلا [مع قابليّة تعديله] حسب ما تقتضيه مصلحة الوطن.

السؤال الرابع/ ما هي الشّروط الواجب توفّرها للتوصّل إلى انتخابات ذات مصداقيّة [وتحظى] بالإجماع الوطني؟

1. اعتماد الدستور أوّلا ومن ثمّ إجراء الانتخابات.
2. مشاركة الجميع دون استثناء بعيدا عن قوانين الإقصاء.
3. الابتعاد عن التخوين وزرع الثقة بين الليبيين.
4. تولّي الإعلام إظهار الجانب الحسن ورأب الصدع بين أبناء الوطن.
5. إخضاع الانتخابات للرقابة القضائية [و] [ال] حماية [ال] دولية.
6. إصدار قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية.

#### التعليقات على الجلسة العامة:

تمّ سير الجلسة بكلّ أريحية بتقبّل الرّأي والرّأي الآخر كلّ حسب وجهة نظره إلّا أنّ الآراء كانت متقاربة، وكانت في غالبيتها تدعو إلى التسامح والعمل على بناء الدولة والابتعاد على الصّراعات المسلّحة، باستثناء [ضدّ] من هم يحملون أسلحة وفكر متطرّف ولا يمكن احتوائهم، [مع] اقتصار محاربتهم [على] القوة.

أوّلا : - أكّد الجميع على ضرورة توحيد المؤسسة العسكرية بفكر عسكري، واحترام التّراتبية، والعمل على حماية الدولة تحت دستور ينظّم العلاقة بين السّلطات.

ثانيا: - العمل على تشكيل حكومة موحّدة يمكنها تقديم الخدمات للمواطن وتسيير البلاد وحلّ المختنقات الحاليّة.



**ثالثا :** - إعادة الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطن وجبر الضرر. وهنا جاء طرح مشكلة [تغطي] منطقتنا بشكل خاص ألا وهي الضرر الناتج عن استخراج النفط من عدة عقود، وتداخل امتيازات النفط بأملأك المواطنين، وتعدّيها الحزام الأخضر، في حين اختارت المنطقة انتظار إنصاف الدولة لها رغم قدرتها بحكم موقعها الجغرافي إيقاف ضخ أكثر من سبعون في المائة من الإنتاج العام. كما أنها لم تسمح لأي فئة أو تيار باستغلال ذلك، واختارت إنصافها عن طريق الدولة والقوانين، ووضع بنود بالدستور تضمن حقوقها، بالإضافة إلى حماية مناطق الإنتاج وتوفير الحماية الاجتماعية والصحية لسكان هذه المناطق.

وفي الجانب الثاني الذي يخص المنطقة وهو دعم الزراعة وفتح قنوات تصدير للمنتجات الزراعية وفتح الاعتمادات لتوريد المعدات والآلات التي يحتاجها المزارع.

**رابعا :** - المنطقة تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما نتج عنها من سلبيات، وممارسة أنشطة التهريب، ومحاولة الاستيطان من فئات تدعي أنها ليبية مما أصبح يهدد بالتغير الديمغرافي. والأمر يستفحل يوما بعد يوم ويحتاج لحزم.

[هذا] يعتبر من أولويات الأمن لدينا لكونه يتسبب في انتشار الجريمة، وممارسة الأنشطة غير [ال]قانونية، و ظهور هذه الفئات بمظاهر تدل على وجود مصادر دعم مالية تفوق إمكانيات سكان المنطقة [تحليل] على منهجية وأجندة [ذات] أبعاد أخرى.

[وقد تم التركيز في] الختام على أهمية النقاط المتمحورة في:

1. الدستور.
2. الجيش.
3. حكومة واحدة لكافة التراب الليبي.
4. انتخابات تحت رقابة دولية وقضائية.

الاعتماد/  
د. شعيب حميدة الأمين  
عميد البلدية

كتبه/  
أبو بكر عوض حويل  
مقرر اللجنة